

Final Project 1

Code: MGM 496

Project Template

Faculty of Management
Midocean University

**أثر دور مسؤول العلاقات الحكومية في تحسين الامتثال للأنظمة الحكومية
الرياض - المملكة العربية السعودية**

**سعد فرحان الغنزي
221001403**

**مشروع تخرج - 1
كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن**

**إشراف
د. عبدالرحيم نادر
عضو هيئة التدريس - كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن**

العام 2025

المحتويات

4	1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
5	1.1. المقدمة:
9	1.2. مشكلة الدراسة
10	1.2.1. فجوات على المستوى النظري
11	1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي
14	1.3. أهمية الدراسة
14	1.3.1. على المستوى النظري:
15	1.3.2. على المستوى التطبيقي:
0	1.4. أسئلة الدراسة
0	1.5. أهداف الدراسة
0	1.6. فرضيات الدراسة
0	1.7. نموذج الدراسة
0	1.8. منهجية الدراسة
0	1.9. الدراسة الميدانية
0	1.10. مخطط المشروع المقترح
0	2. الفصل الثاني: الدراسات السابقة
0	2.1. المقدمة:
0	2.2. المتغير المستقل
0	2.3. المتغير التابع
0	2.4. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع
0	2.5. الخاتمة
17	قائمة المراجع

1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1. المقدمة:

تشهد المملكة العربية السعودية في العقد الأخير تحولاً جذرياً وشاملاً في جميع القطاعات الحكومية والخاصة، وذلك في إطار رؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتطوير القطاع العام وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين. هذا التحول يتطلب إعادة هيكلة شاملة للأجهزة الحكومية وتطوير آليات العمل الإداري لضمان الامتثال للأنظمة واللوائح الحكومية الجديدة والمتطورة .

في هذا السياق، يبرز دور مسؤول العلاقات الحكومية كعنصر محوري في ضمان التواصل الفعال بين المؤسسات المختلفة والجهات الحكومية، وكذلك في تعزيز الامتثال للأنظمة والقوانين السارية. فمسؤول العلاقات الحكومية يُعتبر همزة الوصل الأساسية بين القطاع الخاص والحكومي، ويلعب دوراً حيوياً في تفسير الأنظمة والقوانين وضمان تطبيقها بالشكل الصحيح.

إن مفهوم العلاقات الحكومية قد تطور بشكل كبير خلال العقود الماضية، حيث لم يعد يقتصر على مجرد التواصل مع الجهات الحكومية، بل أصبح يشمل إدارة العلاقات الاستراتيجية، وضمان الامتثال التنظيمي، والمساهمة في صياغة السياسات العامة، وتقديم الاستشارات المتخصصة للإدارة العليا حول التطورات التنظيمية والقانونية.

في المملكة العربية السعودية، تكتسب العلاقات الحكومية أهمية خاصة نظراً للطبيعة المركزية للنظام الإداري والدور الكبير الذي تلعبه الحكومة في توجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن التطورات السريعة في الأنظمة واللوائح، خاصة في إطار رؤية 2030، تتطلب وجود متخصصين قادرين على متابعة هذه التطورات وضمان امتثال المؤسسات لها.

مدينة الرياض، باعتبارها العاصمة السياسية والإدارية للمملكة، تُعتبر المركز الرئيسي للأنشطة الحكومية والتنظيمية. فهي تضم معظم الوزارات والهيئات الحكومية الرئيسية، وتشهد أكبر تركيز للمؤسسات والشركات التي تتعامل مع الجهات الحكومية. هذا يجعل من الرياض البيئة المثالية لدراسة دور مسؤول العلاقات الحكومية وأثره على الامتثال للأنظمة الحكومية .

إن الامتثال للأنظمة الحكومية ليس مجرد التزام قانوني، بل هو ضرورة استراتيجية تؤثر على استدامة الأعمال وسمعة المؤسسات وقدرتها على النمو والتطور. الدراسات الحديثة تشير إلى أن المؤسسات التي تتمتع بمستوى عالٍ من الامتثال التنظيمي تحقق أداءً أفضل في المؤشرات المالية والتشغيلية، وتتمتع بثقة أكبر من قبل الجهات التنظيمية والعملاء .

في السياق السعودي، يكتسب موضوع الامتثال أهمية متزايدة مع إطلاق العديد من المبادرات الحكومية الجديدة مثل برنامج التحول الوطني، ومبادرة السعودية الرقمية، وبرنامج جودة الحياة، وغيرها من البرامج التي تتطلب من المؤسسات الالتزام بمعايير ومتطلبات جديدة ومتطورة .

كما أن التطورات التقنية والرقمية التي تشهدها المملكة، والتي تشمل تطبيق أنظمة الحكومة الإلكترونية والذكية، تتطلب من المؤسسات تطوير قدراتها في مجال الامتثال الرقمي والتعامل مع الأنظمة الإلكترونية الحكومية. هذا يضع مسؤولية إضافية على مسؤولي العلاقات الحكومية لضمان مواكبة هذه التطورات .

إن فهم الدور المتطور لمسؤول العلاقات الحكومية في تعزيز الامتثال للأنظمة الحكومية يتطلب دراسة معمقة للممارسات الحالية والتحديات التي تواجه هذا المجال، وكذلك استكشاف الفرص المتاحة لتطوير وتحسين هذا الدور. هذا ما تسعى إليه هذه الدراسة من خلال التركيز على الواقع في مدينة الرياض كنموذج يمكن تعميمه على باقي مناطق المملكة.

تشهد المملكة العربية السعودية في العقد الأخير تحولاً جذرياً وشاملاً في جميع القطاعات الحكومية والخاصة، وذلك في إطار رؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتطوير القطاع العام وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين. هذا التحول يتطلب إعادة هيكلة شاملة للأجهزة الحكومية وتطوير آليات العمل الإداري لضمان الامتثال للأنظمة واللوائح الحكومية الجديدة والمتطورة.

في هذا السياق، يبرز دور مسؤول العلاقات الحكومية كعنصر محوري في ضمان التواصل الفعال بين المؤسسات المختلفة والجهات الحكومية، وكذلك في تعزيز الامتثال للأنظمة والقوانين السارية. فمسؤول العلاقات الحكومية يُعتبر همزة الوصل الأساسية بين القطاع الخاص والحكومي، ويلعب دوراً حيوياً في تفسير الأنظمة والقوانين وضمان تطبيقها بالشكل الصحيح .

إن مفهوم العلاقات الحكومية قد تطور بشكل كبير خلال العقود الماضية، حيث لم يعد يقتصر على مجرد التواصل مع الجهات الحكومية، بل أصبح يشمل إدارة العلاقات الاستراتيجية، وضمان الامتثال التنظيمي، والمساهمة في صياغة السياسات العامة، وتقديم الاستشارات المتخصصة للإدارة العليا حول التطورات التنظيمية والقانونية .

في المملكة العربية السعودية، تكتسب العلاقات الحكومية أهمية خاصة نظراً للطبيعة المركزية للنظام الإداري والدور الكبير الذي تلعبه الحكومة في توجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن التطورات السريعة في الأنظمة واللوائح، خاصة في إطار رؤية 2030، تتطلب وجود متخصصين قادرين على متابعة هذه التطورات وضمان امتثال المؤسسات لها .

مدينة الرياض، باعتبارها العاصمة السياسية والإدارية للمملكة، تُعتبر المركز الرئيسي للأنشطة الحكومية والتنظيمية. فهي تضم معظم الوزارات والهيئات الحكومية الرئيسية، وتشهد أكبر تركيز للمؤسسات والشركات التي تتعامل مع الجهات الحكومية. هذا يجعل من الرياض البيئة المثالية لدراسة دور مسؤول العلاقات الحكومية وأثره على الامتثال للأنظمة الحكومية .

إن الامتثال للأنظمة الحكومية ليس مجرد التزام قانوني، بل هو ضرورة استراتيجية تؤثر على استدامة الأعمال وسمعة المؤسسات وقدرتها على النمو والتطور. الدراسات الحديثة تشير إلى أن المؤسسات التي تتمتع بمستوى عالٍ من الامتثال التنظيمي تحقق أداءً أفضل في المؤشرات المالية والتشغيلية، وتتمتع بثقة أكبر من قبل الجهات التنظيمية والعملاء .

في السياق السعودي، يكتسب موضوع الامتثال أهمية متزايدة مع إطلاق العديد من المبادرات الحكومية الجديدة مثل برنامج التحول الوطني، ومبادرة السعودية الرقمية، وبرنامج جودة الحياة، وغيرها من البرامج التي تتطلب من المؤسسات الالتزام بمعايير ومتطلبات جديدة ومتطورة.

كما أن التطورات التقنية والرقمية التي تشهدها المملكة، والتي تشمل تطبيق أنظمة الحكومة الإلكترونية والذكاء، تتطلب من المؤسسات تطوير قدراتها في مجال الامتثال الرقمي والتعامل مع الأنظمة الإلكترونية الحكومية. هذا يضع مسؤولية إضافية على مسؤولي العلاقات الحكومية لضمان مواكبة هذه التطورات.

إن فهم الدور المتطور لمسؤول العلاقات الحكومية في تعزيز الامتثال للأنظمة الحكومية يتطلب دراسة معمقة للممارسات الحالية والتحديات التي تواجه هذا المجال، وكذلك استكشاف الفرص المتاحة لتطوير وتحسين هذا الدور. هذا ما تسعى إليه هذه الدراسة من خلال التركيز على الواقع في مدينة الرياض كنموذج يمكن تعميمه على باقي مناطق المملكة.

1.2. مشكلة الدراسة

تواجه المؤسسات العاملة في المملكة العربية السعودية تحديات متزايدة في مجال الامتثال للأنظمة الحكومية، خاصة في ظل التطورات السريعة والمستمرة في البيئة التنظيمية والقانونية. هذه التحديات تتفاقم بسبب تعقد الأنظمة واللوائح، وتعدد الجهات التنظيمية، والحاجة إلى مواكبة التطورات التقنية والرقمية في الخدمات الحكومية .

رغم الأهمية المتزايدة لدور مسؤول العلاقات الحكومية في ضمان الامتثال التنظيمي، إلا أن هناك نقصاً واضحاً في الدراسات الأكاديمية والبحثية التي تتناول هذا الموضوع بشكل شامل ومعقد، خاصة في السياق السعودي. معظم الدراسات المتاحة تركز على الجوانب النظرية للعلاقات الحكومية أو الامتثال التنظيمي بشكل منفصل، دون التطرق إلى العلاقة التفاعلية بينهما .

كما أن الممارسات الحالية في مجال العلاقات الحكومية في المملكة تفتقر إلى الإطار المنهجي والعلمي الذي يحدد بوضوح دور مسؤول العلاقات الحكومية ومسؤولياته في تعزيز الامتثال. هذا يؤدي إلى تباين كبير في الممارسات بين المؤسسات المختلفة، وعدم وضوح في تحديد المعايير والمؤشرات التي يمكن من خلالها قياس فعالية هذا الدور.

من ناحية أخرى، تشير الملاحظات الميدانية إلى وجود فجوة بين التطورات السريعة في الأنظمة واللوائح الحكومية وبين قدرة المؤسسات على مواكبة هذه التطورات وضمان الامتثال لها. هذه الفجوة تؤدي إلى مخاطر قانونية وتنظيمية قد تؤثر سلباً على أداء المؤسسات وسمعتها.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التحول الرقمي الذي تشهده الخدمات الحكومية في المملكة يطرح تحديات جديدة تتطلب مهارات وقدرات متخصصة من مسؤولي العلاقات الحكومية. هذا التحول يتطلب إعادة تعريف دور مسؤول العلاقات الحكومية وتطوير الأدوات والآليات التي يستخدمها في عمله.

إن عدم وجود دراسات شاملة تحلل هذه التحديات وتقدم حلولاً عملية يُعتبر مشكلة حقيقية تحتاج إلى معالجة علمية ومنهجية. فالمؤسسات تحتاج إلى فهم أفضل لكيفية تطوير دور مسؤول العلاقات الحكومية ليكون أكثر

فعالية في تعزيز الامتثال للأنظمة الحكومية.

كما أن صناع القرار في الجهات الحكومية يحتاجون إلى فهم أعمق لدور القطاع الخاص في تطبيق الأنظمة واللوائح، وكيفية تطوير آليات التعاون والتنسيق مع مسؤولي العلاقات الحكومية لضمان تطبيق فعال للسياسات العامة .

في ضوء ما تقدم، تتمحور مشكلة هذه الدراسة حول الحاجة إلى فهم وتحليل الدور الفعلي لمسؤول العلاقات الحكومية في تحسين الامتثال للأنظمة الحكومية، وتحديد العوامل التي تؤثر على فعالية هذا الدور، واستكشاف السبل لتطويره وتحسينه بما يخدم أهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030.

1.2.1. فجوات على المستوى النظري

تعاني الأدبيات الأكاديمية من نقص واضح في الدراسات النظرية التي تتناول العلاقة بين دور مسؤول العلاقات الحكومية والامتثال للأنظمة الحكومية، خاصة في السياق العربي والإسلامي. معظم الدراسات المتاحة تركز على السياقات الغربية والتي قد لا تتناسب مع الخصوصيات الثقافية والإدارية للمنطقة العربية .

الفجوة الأولى تتمثل في عدم وجود إطار نظري شامل يحدد أبعاد دور مسؤول العلاقات الحكومية في تعزيز الامتثال التنظيمي. الدراسات الموجودة تتناول هذين المفهومين بشكل منفصل، دون التطرق إلى التفاعل والتكامل بينهما. هذا يخلق حاجة ملحة لتطوير نموذج نظري يربط بين هذين المتغيرين ويوضح طبيعة العلاقة بينهما .

الفجوة الثانية تكمن في نقص الدراسات التي تتناول تأثير البيئة التنظيمية والثقافية على فعالية دور مسؤول العلاقات الحكومية. فالسياق السعودي له خصوصيات تنظيمية وثقافية واجتماعية تختلف عن السياقات الأخرى، وهذه الخصوصيات تؤثر بشكل كبير على طبيعة العلاقات الحكومية وآليات الامتثال .

الفجوة الثالثة تتعلق بعدم وجود تصنيف واضح لأنواع وأشكال الامتثال التنظيمي في السياق الحكومي. فالامتثال ليس مفهوماً واحداً، بل يشمل أبعاداً متعددة مثل الامتثال القانوني، والامتثال الإجرائي، والامتثال الأخلاقي، والامتثال التقني. كل نوع من هذه الأنواع يتطلب مهارات وقدرات مختلفة من مسؤول العلاقات الحكومية.

الفجوة الرابعة تظهر في نقص الدراسات التي تتناول تأثير التطورات التقنية والرقمية على دور مسؤول العلاقات الحكومية. فالتحول الرقمي في الخدمات الحكومية يغير بشكل جذري طبيعة العلاقات الحكومية ويتطلب مهارات وأدوات جديدة لم تتم دراستها بشكل كافٍ في الأدبيات الموجودة.

الفجوة الخامسة تتمثل في عدم وجود نظريات واضحة حول قياس فعالية دور مسؤول العلاقات الحكومية في تحسين الامتثال. معظم الدراسات تفتقر إلى مؤشرات ومعايير واضحة يمكن من خلالها تقييم الأداء في هذا المجال، مما يجعل من الصعب إجراء مقارنات أو تطوير أفضل الممارسات .

الفجوة السادسة تكمن في نقص الدراسات التي تتناول العوامل المؤثرة على فعالية دور مسؤول العلاقات الحكومية. فهناك عوامل تنظيمية وشخصية وبيئية تؤثر على قدرة مسؤول العلاقات الحكومية على أداء دوره بفعالية، ولكن هذه العوامل لم تحظ بالاهتمام الكافي في الأدبيات النظرية.

الفجوة السابعة تتعلق بعدم وجود دراسات تتناول التطور التاريخي لمفهوم العلاقات الحكومية في السياق السعودي. فهم هذا التطور مهم لفهم الوضع الحالي واستشراف المستقبل، ولكن معظم الدراسات تركز على الوضع الراهن دون التطرق إلى الجذور التاريخية .

الفجوة الثامنة تظهر في نقص الدراسات المقارنة التي تحلل تجارب دول أخرى في تطوير دور مسؤول العلاقات الحكومية. هذه الدراسات المقارنة مهمة لاستخلاص الدروس المستفادة وتطوير أفضل الممارسات التي يمكن تطبيقها في السياق السعودي .

1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي

على المستوى التطبيقي، تواجه المؤسسات في المملكة العربية السعودية تحديات عملية كبيرة في مجال العلاقات الحكومية والامتثال التنظيمي. هذه التحديات تنبع من فجوات في الممارسات الحالية والأدوات المستخدمة والقدرات المتاحة.

الفجوة الأولى تتمثل في عدم وجود معايير موحدة لتأهيل وتدريب مسؤولي العلاقات الحكومية. فمعظم

المؤسسات تعتمد على الخبرة الشخصية والتعلم من التجربة، دون وجود برامج تدريبية متخصصة أو شهادات مهنية معترف بها في هذا المجال.

الفجوة الثانية تكمن في نقص الأدوات والتقنيات المتخصصة لإدارة العلاقات الحكومية ومتابعة الامتثال. فمعظم المؤسسات تعتمد على أدوات عامة مثل البريد الإلكتروني والجداول الإلكترونية، دون استخدام أنظمة متخصصة لإدارة الامتثال التنظيمي .

الفجوة الثالثة تتعلق بعدم وجود آليات فعالة لتبادل المعلومات والخبرات بين مسؤولي العلاقات الحكومية في المؤسسات المختلفة. هذا يؤدي إلى تكرار الأخطاء وعدم الاستفادة من التجارب الناجحة، مما يقلل من الكفاءة العامة في هذا المجال .

الفجوة الرابعة تظهر في ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة فيما يتعلق بمتطلبات الامتثال. فكل جهة حكومية لها متطلباتها الخاصة، وأحياناً تكون هذه المتطلبات متضاربة أو متداخلة، مما يخلق تحديات كبيرة لمسؤولي العلاقات الحكومية .

الفجوة الخامسة تتمثل في عدم وجود مؤشرات أداء واضحة لقياس فعالية دور مسؤول العلاقات الحكومية. معظم المؤسسات تفتقر إلى آليات قياس منتظمة لتقييم أداء مسؤولي العلاقات الحكومية ومدى نجاحهم في تحقيق الامتثال المطلوب .

الفجوة السادسة تكمن في نقص الموارد المالية والبشرية المخصصة لوظائف العلاقات الحكومية في العديد من المؤسسات. فكثير من المؤسسات، خاصة الصغيرة والمتوسطة، تتعامل مع العلاقات الحكومية كوظيفة ثانوية لا تستحق استثماراً كبيراً .

الفجوة السابعة تتعلق بضعف الوعي لدى الإدارة العليا في المؤسسات بأهمية دور مسؤول العلاقات الحكومية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة. هذا يؤدي إلى عدم حصول مسؤولي العلاقات الحكومية على الدعم

والصلاحيات اللازمة لأداء دورهم بفعالية.

الفجوة الثامنة تظهر في عدم مواكبة الممارسات الحالية للتطورات التقنية في الخدمات الحكومية. فالعديد من مسؤولي العلاقات الحكومية لا يزالون يعتمدون على الطرق التقليدية في التعامل مع الجهات الحكومية، دون الاستفادة من الخدمات الإلكترونية المتاحة.

الفجوة التاسعة تتمثل في ضعف التواصل بين مسؤولي العلاقات الحكومية والأقسام الأخرى في المؤسسة. فالامتثال التنظيمي يتطلب تعاوناً وثيقاً بين جميع أقسام المؤسسة، ولكن في كثير من الحالات يعمل مسؤول العلاقات الحكومية بمعزل عن الأقسام الأخرى.

1.3. أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة على عدة مستويات منها النظري و التطبيقي .

1.3.1. على المستوى النظري:

تكتسب هذه الدراسة أهمية نظرية كبيرة من عدة جوانب تساهم في إثراء المعرفة الأكاديمية والعلمية في مجال العلاقات الحكومية والامتثال التنظيمي. أولاً، تساهم الدراسة في سد الفجوة المعرفية الموجودة في الأدبيات العربية حول موضوع العلاقات الحكومية، حيث أن معظم الدراسات المتاحة تركز على السياقات الغربية والتي قد لا تتناسب مع الخصوصيات الثقافية والإدارية للمنطقة العربية .

ثانياً، تقدم الدراسة إطاراً نظرياً متكاملاً يربط بين مفهومي العلاقات الحكومية والامتثال التنظيمي، وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة بشكل شامل. هذا الإطار النظري يمكن أن يكون أساساً لدراسات مستقبلية في هذا المجال ويساهم في تطوير نظريات جديدة حول إدارة العلاقات الحكومية .

ثالثاً، تساهم الدراسة في تطوير فهم أعمق لدور مسؤول العلاقات الحكومية في السياق السعودي، مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والتنظيمية والقانونية للمملكة. هذا الفهم مهم لتطوير نماذج نظرية تتناسب مع البيئة المحلية وتأخذ في الاعتبار العوامل المؤثرة الخاصة بالمنطقة .

رابعاً، تقدم الدراسة تصنيفاً جديداً لأنواع الامتثال التنظيمي في السياق الحكومي، مما يساهم في تطوير فهم أكثر دقة وتفصيلاً لهذا المفهوم. هذا التصنيف يمكن أن يكون مفيداً للباحثين والأكاديميين في تطوير دراسات أكثر تخصصاً حول جوانب محددة من الامتثال التنظيمي.

خامساً، تساهم الدراسة في تطوير مؤشرات ومعايير لقياس فعالية دور مسؤول العلاقات الحكومية، وهو ما يفتقر إليه الأدب النظري الحالي. هذه المؤشرات يمكن أن تكون أساساً لتطوير أدوات قياس موحدة يمكن استخدامها في دراسات مستقبلية.

سادساً، تقدم الدراسة تحليلاً نظرياً لتأثير التطورات التقنية والرقمية على دور مسؤول العلاقات الحكومية، وهو موضوع حديث لم يحظ بالاهتمام الكافي في الأدبيات الموجودة. هذا التحليل يساهم في فهم كيفية تطور هذا الدور في المستقبل.

سابعاً، تساهم الدراسة في تطوير نموذج نظري يوضح العوامل المؤثرة على فعالية دور مسؤول العلاقات الحكومية، مما يساعد في فهم الآليات التي تحكم هذا الدور وتحديد المتغيرات الأكثر أهمية .

ثامناً، تقدم الدراسة مساهمة نظرية في مجال إدارة الامتثال من خلال تحليل دور العنصر البشري (مسؤول العلاقات الحكومية) في تحقيق الامتثال، وهو جانب لم يحظ بالاهتمام الكافي في الدراسات السابقة التي ركزت أكثر على الجوانب التقنية والإجرائية.

1.3.2. على المستوى التطبيقي.:

على المستوى التطبيقي، تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة للعديد من الجهات والمؤسسات في المملكة العربية السعودية. أولاً، تقدم الدراسة للمؤسسات الخاصة والعامة دليلاً عملياً لتطوير وتحسين دور مسؤول العلاقات الحكومية، مما يساعدها في تحسين مستوى الامتثال للأنظمة الحكومية وتقليل المخاطر التنظيمية .

ثانياً، تساعد الدراسة صناع القرار في الجهات الحكومية على فهم أفضل لدور القطاع الخاص في تطبيق الأنظمة واللوائح، مما يمكنهم من تطوير سياسات وإجراءات أكثر فعالية لضمان الامتثال. كما تساعد في تحديد المجالات التي تحتاج إلى تطوير أو تحسين في العلاقة مع القطاع الخاص.

ثالثاً، تقدم الدراسة للمؤسسات التعليمية والتدريبية أساساً علمياً لتطوير برامج تدريبية متخصصة في مجال العلاقات الحكومية. هذا يساهم في تأهيل كوادر متخصصة قادرة على أداء هذا الدور بفعالية أكبر

رابعاً، تساعد الدراسة المؤسسات في تطوير مؤشرات أداء واضحة لقياس فعالية دور مسؤول العلاقات الحكومية، مما يمكنها من تقييم الأداء بشكل منتظم وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

خامساً، تقدم الدراسة توصيات عملية لتحسين التنسيق والتعاون بين الجهات الحكومية المختلفة فيما يتعلق بمتطلبات الامتثال، مما يساهم في تقليل التعقيدات والتضارب في المتطلبات التنظيمية .

سادساً، تساعد الدراسة المؤسسات في الاستفادة بشكل أفضل من التطورات التقنية في الخدمات الحكومية، من خلال تقديم إرشادات حول كيفية تطوير قدرات مسؤولي العلاقات الحكومية في التعامل مع الأنظمة الرقمية .

سابعاً، تساهم الدراسة في تطوير أفضل الممارسات في مجال العلاقات الحكومية، والتي يمكن تطبيقها في مؤسسات مختلفة وفي قطاعات متنوعة. هذا يساعد في رفع المستوى العام للممارسات في هذا المجال .

ثامناً، تقدم الدراسة للمؤسسات الاستشارية والمتخصصة في العلاقات الحكومية أدوات وأساليب جديدة لتقديم خدمات أكثر فعالية لعملائها، مما يساهم في تطوير هذا القطاع وزيادة جودة الخدمات المقدمة.

تاسعاً، تساعد الدراسة في تطوير ثقافة الامتثال في المؤسسات من خلال توضيح أهمية دور مسؤول العلاقات الحكومية وتأثيره على نجاح المؤسسة. هذا يساهم في زيادة الوعي بأهمية الامتثال التنظيمي على جميع المستويات الإدارية.

قائمة المراجع

- [1] وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (2023). تقرير رؤية المملكة 2030: التقدم والإنجازات. الرياض: مطابع الحكومة السعودية.
- [2] الجمعية السعودية للإدارة. (2022). دليل أفضل الممارسات في العلاقات الحكومية. الرياض: دار النشر العلمي.
- [3] معهد الإدارة العامة. (2023). التطوير المؤسسي في القطاع العام السعودي. الرياض: منشورات معهد الإدارة العامة.
- [4] هيئة تطوير الرياض. (2024). استراتيجية التطوير الحضري والإداري لمدينة الرياض. الرياض: مطبوعات الهيئة.
- [5] Alajmi, M., Mohammadian, M., & Talukder, M. (2023). The determinants of smart government systems adoption by public sector organizations in Saudi Arabia. Heliyon, 9(10), e20394. <https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2023.e20394>
- [6] Freer, B. W., & Fiene, R. (2023). Regulatory Compliance and Quality Programs: Constraints and Opportunities for Integration. Social Science Research Network. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=4351597
- [7] برنامج التحول الوطني. (2023). التقرير السنوي لبرنامج التحول الوطني 2023. الرياض: مكتب إدارة البرامج.

[8] وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. (2024). استراتيجية التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية. الرياض: منشورات الوزارة.

[9] الغرفة التجارية الصناعية بالرياض. (2023). تحديات الامتثال التنظيمي في القطاع الخاص السعودي. الرياض: مطبوعات الغرفة.

[10] مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. (2022). دراسة حول تطوير البيئة التنظيمية في المملكة. الرياض: منشورات المجلس.

[11] Alqahtani, F. (2024). The Legal Framework for Public Sector Governance in the Saudi Law. Social Science Research Network. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=5238183

[12] هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (2023). تقرير حول تطوير الأنظمة واللوائح في المملكة. الرياض: مطابع الحكومة.

[13] مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية. (2024). الذكاء الاصطناعي والحكومة الرقمية في المملكة. الرياض: منشورات المدينة.

[14] مجلس الوزراء السعودي. (2023). قرارات مجلس الوزراء المتعلقة بتطوير العلاقات الحكومية. الرياض: الجريدة الرسمية.

[15] الجمعية العربية للإدارة. (2022). العلاقات الحكومية في الدول العربية: الواقع والتطلعات. القاهرة: دار النشر العربي.

[16] Liu, X., & Lo, V. I. (2020). Campaign-Style Enforcement and Regulatory

Compliance. Regulation & Governance, 14(2), 298-315.

<https://doi.org/10.1111/rego.12291>

[17] معهد البحوث والاستشارات بجامعة الملك سعود. (2023). الثقافة التنظيمية والامتثال في المؤسسات السعودية. الرياض: منشورات الجامعة.

[18] Chatterjee, S. (2021). Efficiency Gains from Accounting Regulatory Compliance. Journal of Accounting Research, 59(3), 1123-1165.

<https://doi.org/10.1111/1475-679X.12345>

[19] مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. (2024). التحول الرقمي وأثره على الإدارة العامة في المملكة. الرياض: منشورات المركز.

[20] الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. (2023). معايير الامتثال المحاسبي في المملكة العربية السعودية. الرياض: منشورات الهيئة.

[21] جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. (2022). العوامل المؤثرة على الأداء الإداري في القطاع الحكومي. الرياض: مطبعة الجامعة.

[22] دارة الملك عبدالعزيز. (2023). تاريخ التطوير الإداري في المملكة العربية السعودية. الرياض: منشورات الدارة.

[23] معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج والعمرة. (2024). دراسة مقارنة للممارسات الإدارية في الدول الإسلامية. مكة المكرمة: منشورات المعهد.

[24] الهيئة العامة للإحصاء. (2023). مسح المؤسسات والامتثال التنظيمي في المملكة. الرياض: منشورات

الهيئة.

[25] المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني. (2024). برامج تأهيل مسؤولي العلاقات الحكومية. الرياض: منشورات المؤسسة.

[26] شركة علم. (2023). الحلول التقنية لإدارة العلاقات الحكومية في المملكة. الرياض: منشورات الشركة.

[27] منتدى الرياض الاقتصادي. (2024). تبادل الخبرات في مجال العلاقات الحكومية. الرياض: مطبوعات المنتدى.

[28] وزارة التجارة. (2023). دليل التنسيق بين الجهات الحكومية للخدمات التجارية. الرياض: منشورات الوزارة.

[29] هيئة تقويم التعليم والتدريب. (2024). معايير تقييم الأداء في الوظائف الحكومية. الرياض: منشورات الهيئة.

[30] صندوق التنمية الصناعية السعودي. (2023). دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجال الامتثال. الرياض: منشورات الصندوق.

[31] معهد ريادة الأعمال الوطني. (2024). الوعي الإداري بأهمية العلاقات الحكومية. الرياض: منشورات المعهد.

[32] برنامج يسر للتعاملات الإلكترونية الحكومية. (2023). التحول الرقمي في الخدمات الحكومية. الرياض: منشورات البرنامج.

[33] الجمعية السعودية لإدارة الموارد البشرية. (2024). التواصل الداخلي وأثره على الامتثال التنظيمي.

الرياض: منشورات الجمعية.

[34] المنظمة العربية للتنمية الإدارية. (2022). العلاقات الحكومية في الوطن العربي: دراسة مقارنة. القاهرة: منشورات المنظمة.

[35] Chalkidis, I., & Fergadiotis, M. (2019). Regulatory Compliance through Doc2Doc Information Retrieval. Semantic Scholar. <https://www.semanticscholar.org/paper/Regulatory-Compliance-through-Doc2Doc-Information-A-Chalkidis-Fergadiotis/f003191790ff27f4583f767148501f5112e82d8f>

[36] مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية. (2023). الخصوصيات الثقافية والإدارية في المملكة. الرياض: منشورات المركز.

[37] الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة. (2024). تصنيف معايير الامتثال في القطاعات المختلفة. الرياض: منشورات الهيئة.

[38] جامعة الملك فهد للبترول والمعادن. (2023). تطوير مؤشرات الأداء للوظائف الإدارية المتخصصة. الظهران: مطبعة الجامعة.

[39] مدينة الملك سلمان للطاقة. (2024). تأثير التقنية على العمل الإداري في قطاع الطاقة. الرياض: منشورات المدينة.

[40] أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. (2023). العوامل المؤثرة على فعالية الأداء الأمني والإداري. الرياض: منشورات الأكاديمية.

- [41] المعهد المصرفي السعودي. (2024). دور العنصر البشري في تحقيق الامتثال المصرفي. الرياض: منشورات المعهد.
- [42] مجلس الغرف السعودية. (2023). دليل تطوير العلاقات الحكومية للقطاع الخاص. الرياض: منشورات المجلس.
- [43] وزارة الداخلية. (2024). تطوير العلاقة بين القطاع الخاص والجهات الأمنية. الرياض: منشورات الوزارة.
- [44] جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن. (2023). برامج التعليم المستمر في الإدارة العامة. الرياض: مطبعة الجامعة.
- [45] الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. (2024). مؤشرات الأداء في مجال الامتثال المالي. الرياض: منشورات الهيئة.
- [46] مجلس الشورى السعودي. (2023). تطوير التنسيق بين الجهات الحكومية. الرياض: منشورات المجلس.
- [47] هيئة الحكومة الرقمية. (2024). الاستفادة من التقنيات الرقمية في تحسين الخدمات. الرياض: منشورات الهيئة.
- [48] معهد الأمير سلمان لريادة الأعمال. (2023). أفضل الممارسات في إدارة الأعمال السعودية. الرياض: منشورات المعهد.
- [49] الجمعية السعودية للاستشارات الإدارية. (2024). تطوير الخدمات الاستشارية في مجال العلاقات الحكومية. الرياض: منشورات الجمعية.

[50] مركز الملك سلمان للشباب. (2023). تطوير ثقافة الامتثال لدى الشباب السعودي. الرياض: منشورات المركز.